الصباح
يومية مغربية شاملة

الصبار: التقرير الأممي حول الاعتقال التعسفي فيه تهويل

أمين المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال إن استيعاب قيم المواطنة يتطلب وقتا

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، صعوبة الانتقال من مرحلة التجاوزات والخروقات في مجال حقوق الإنسان، إلى مرحلة تتكرس فيها هذه الحقوق، مشيرا إلى أن عملية الانتقال تعرف تجاذبات وتحديات.

وفي الوقت الذي يركز المتحدث على التحولات الإيجابية التي عرفها المغرب في مجال ترسيخ حقوق الإنسان، يقر بأن الطريق ما يزال طويلا أمام تكريس دعائم بناء دولة الحق والقانون.

ويصف الصبار حصيلة مشاركة المغرب في الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، التي تتواصل أشغالها بجنيف بالمتميزة، إذ تمكن الوفد المغربي، حسب قوله، من إنجاز تمرين إيجابي، خاصة في مجال حقوق الطفل وحقوق الأشخاص المسنين، والاعتقال التعسفي. في ما يلي نص الحوار:

أجرى الحوار: جمال بورفيسي (موفد الصباح الى جنيف)

4485/7

● كيف تفسرون استمرار سوء المعاملة والتعذيب في المغرب، بعد كل تلك الجهود التي بذلتها الدولة في القطع مع ممارسات الماضي؟

● مراحل الانتقال، بصفة عامة، تعرف تجاذبات وتحديات، والإشكال في نهاية المطاف ثقافي وتربوي. لا يمكن المرور من مرحلة إلى أخرى بصفة قطعية إلا بعد تكريس قناعات جديدة في اتجاه احترام قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وهذا أمر صعب،ويتطلب حيزا من الوقت ليستوعب الجميع مثل وقيم دولة الحق والقانون.

● يتميز المشهد الحقوقي بالمغرب بحركة مد وجزر، ما الذي يعوق مسيرة تكريس حقوق الإنسان؟

● فعلا، الوضع الحقوقي يشهد نوعا من التجاذب والمد والجزر أحيانا، ولذلك تفسير واحد يتجلى في أن تكريس حقوق الإنسان يتم بوتيرة التدرج. لاينكر أحد التطورات الإيجابية الحاصلة في المغرب على مستوى ترسيخ حقوق الإنسان.

صحيح ما يزال امامنا طريق طويل، لكننا نتقدم. وتجدر الإشارة، هنا، إلى إشادة التقارير الدولية بتوجه المغرب نحو تكريس حقوق الإنسان، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي،والتنويه الأممي بفعالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي تكرر أكثر من مرة، كان أخرها ما ورد في هذا الشان في تقرير الفريق الأممي العامل في مجال الاعتقال التعسفي الذي أقر بالجهود المبذولة من طرف المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى الإصلاحات التي تمت على هذا المستوى.

● لكن التقرير كان قاسيا في بعض جوانبه، اليس كذلك؟

● تقريرالفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي كان فيه تهويل، والفريق لم يتفاعل إيجابا مع ملاحظات الدولة المغربية بهذا الخصوص، لكن تم استدراك الأمر بهذا الخصوص من خلال المداخلة التي تقدم بها رئيس الفريق المعني، والتي تميزت بنوع من التوازن.

والمجلس الوطني شدد في مداخلته على احترام ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستعانة بمحامين اثناء الوضع تحت الحراسة النظرية، وبإجراء التحقيقات في كل ادعاءات التعذيب او سوء المعاملة، خلال مراحل المحاكمة وتمتيع المشتبه فيهم المقبوض عليهم بكافة ضمانات المحاكمة العادلة. والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يراهن على مشروع تعديل قانون المسطرة الجنائية في اتجاه تكريس ضمانات المحاكمة العادلة.

● أكدتم، أيضا، على أهمية إحداث الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب؟

محمد الصبار

● فعلا، ويتعين على الدولة المغربية بعد مصادقتها على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية لدولية لمناهضة التعذيب التفكير في إحداث هذه الآلية، وسيعمل المجلس على تدشين نقاش عمومي حول الموضوع، مع الحركة المدنية والحقوقية، ونعتبر إحداث هذه الآلية خطوة إيجابية في تجاه الحد من سوء المعاملة والتعذيب.

● اتسمت العلاقة بين الدوائر الرسمية وبعض هيآت حقوق الإنسان، في الفترة الأخيرة، بنوع من التوتر، ووجهت انتقادات إلى الجمعيات الحقوقية بتلقي تمويلات خارجية وخدمة أجندة معينة، ما موقفكم من كل ذلك؟

● من حيث المبدأ، وانطلاقا من مرجعياته الدولية والوطنية، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لا يمكن إلا أن يكون مع حرية التعبير والحق في التنظيم والتجمع والاجتماع، وفق القواعد الوطنية الجاري بها العمل، واستنادا إلى المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.

ومن هذا المنظور، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر هيات المجتمع المدني والحقوقي شريكا استراتيجيا للمجلس في اتجاه إعمال الحقوق والحريات، واي تضييق كيفما كان شكله على ممارسة الحريات والحقوق، يعتبر عقبة تعوق الديناميات المجتمعية ويُشكل عاملا سلبيا في ترجمة اليات الديمقراطية التشاركية.

● كيف تُقيمون مشاركة المغرب في الدورة السابعة والعشرين لمجلس الأمن؟

● **مشاركة الوفد المغربي، سواء الحكومي أو غيره، كانت متميزة، إذ تمكن من إنجاز تمرين إيجابي أمام مجلس حقوق الإنسان، خاصة في مجال حقوق الطفل وحقوق الأشخاص المسنين، والاعتقال التعسفي.**

ردود الحكومة المغربية وتدخلات المجلس الوطني كانت مُقنعة، سواء تعلق الأمر بالتطورات الإيجابية في المشهد الحقوقي العام، أو في ما يتعلق بالاختلالات التي تم رصدها من خلال التقارير الأممية في المستويات الثلاثة المذكورة.

جدير بالذكر أن مضامين التقارير المنجزة حول المغرب تتقاطع إلى حد كبير مع خلاصات التقارير الموضوعاتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجالات الطفولة والأشخاص المسنين وفي قضايا الاحتجاز التعسفي.

● لكننا ما نزال في مجال حقوق الأشخاص المسنين في نقطة الصفر، أليس كذلك؟

● بالنسبة إلى الأشخاص المسنين، هذه فئة اجتماعية قلما تم الالتفات إليها، شانها في ذلك شان نزلاء مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية، الذين أنجز المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا بشأنهم، يُعد الأول من نوعه منذ استقلال المغرب،وبالتالي يتعين على الدوائر الحكومية وعلى هيات المجتمع المدني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن تنفتح حول قضايا تهم فئات مجتمعية طالها التهميش.

التفاعل متفاوت بين قطاعات حكومية ومجلس حقوق الإنسان

● كيف تتفاعل الدوائر الرسمية والمؤسسات المعنية مع تقارير وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

● التفاعل متفاوت ما بين قطاعات حكومية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فوزارة الصحة تفاعلت بسرعة وبالإيجاب، إذ أعدت مخططا للنهوض باوضاع مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية، استنادا إلى خلاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أن الحكومة والبرلمان تفاعلا إيجابا مع توصيات المجلس بشأن إجراء تعديلات جوهرية على قانون العدل العسكري،الذي يمنع محاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية،وهذه خطوة إيجابية، إضافة إلى استحضار مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يتعلق بإصلاح منظومة العدالة بالمغرب.